شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

أي قمّة نريد؟

أي قمّة عربية نريد؟ وماذا نريد من هذه القمة؟.. نحن العراقيين بأغلبيتنا الساحقة نريد قمة ناجحة، بل ناجحة جداً جداً. لا شك في هذا. فهذه أول قمّة عربية تُعقد في عاصمتنا العريقة منذ نحو ربع قرن، وهي أول قمة تعود إلى بغداد وعاصمتنا من دون صدام حسين، أي أول قمة يستضيفها نظامنا الجديد الذي لم يكن موقف العرب بالمجمل منه ودياً.

وعلاوة على هذا فإنها القمة العربية الأولى التي تعقد في زمن الربيع العربي. وعليه فإننا نريد من هذه القمة أن تبارك نظامنا الجديد الذي لدينا عليه ملاحظات أكثر وأهم من ملاحظات العرب... نريد لهذه القمة أن تُعيدنا إعادة كاملة إلى محيطنا الإقليمي بما يتناسب مع مكانة بلادنا وشعبنا ودورهما الإقليمي والدولي، فعودة من هذا النوع تحقق لنا فوائد جمة اقتصادية واجتماعية وسياسية، ومن دون عودة من هذا النوع ستتضرر لنا مصالح كثيرة، فالأرجح أن يستمر دعم بعض العرب لأعمال الإرهاب التي تضرب مدننا وقرانا من دون أي مبرر.

وبغض النظر عن موقف حكومتنا من الوضع في جارتنا الغربية سوريا، فان العراقيين بأغلبيتهم يرغبون في أن تبارك القمة العتيدة ثورات الشباب العربي وتدعمها، وأن تساند بشكل فعال الشعب السوري في انتفاضته ضد نظامه الدكتاتوري غير المختلف عن النظام البائد في بلادنا، وأن تتخذ الإجراءات الكفيلة بوضع حد لحمام الدم المتواصل منذ سنة في البلد الشقيق.

هذه هي القمة العربية التي نريد، وهذا ما نريده منها، فهل ستحقق لنا ما نريد إذا ما انعقدت بعد ستة أسابيع؟

لا أظن أن قمة تنعقد في ٢٩ من الشهر المقبل في عاصمتنا ستكون ناجحة جداً ولا حتى ناجحة، فعلاقات عدد من الحكومات العربية معنا ليست على ما يرام، بل إن هذه العلاقات متوترة مع البعض. وكان لا بد من عمل نشيط ومتواصل لتنفيس هذا التوتر وتطبيع علاقاتنا مع الجميع تأميناً لكل شروط النجاح المأمول للقمة.

القمم العربية السابقة، من أولها (أنشاص ١٩٤٦) إلى آخرها (سيرت ٢٠١٠)، عُقدت في ظل حد أدنى من التوافق بين الحكومات العربية. والقمم الأنضج ثماراً هي تلك التي كان الوفاق العربي فيها مزدهراً، فيما كان الفشل خاتمة قمتين اثنتين في الأقل عقدتا في ظل عدم التوافق، قمة بغداد ١٩٧٨ التي عزلت مصر عن الجامعة العربية بسبب توقيعها معاهدة الصلح مع إسرائيل، وقمة القاهرة ١٩٩٠ التي انقسمت فيها الحكومات العربية بشأن الموقف من غزو صدام حسين للكويت.

والآن فان الصف العربي مشروخ للغاية بسبب الوضع في سوريا خصوصاً. ومن المرجح أن يزداد الانقسام في الصف العربي داخل القمة إذا ما جرى بحث الوضع السوري.

أيهما أفضل لنا: قمة عربية باهتة متدنية المستوى في بغداد الآن أم قمة تعقد لاحقاً وتكون لها أصداء قوية بالمستوى الرفيع لحضورها وبقراراتها؟

القمة من النوع الثاني هي ما نريد، وهو نوع يتطلب تحقيقه وضعاً داخلياً مختلفاً وظروفاً عربية مختلفة هي الأخرى.

وربما كان من السليم أن نبادر نحن إلى طلب تأجيل الانعقاد ستة أشهر أخرى أو حتى سنة كاملة لتكون قمة بغداد متألقة وليست خابية الأضواء.

دولة القانون: العراقية تسعى لإجهاض اللقاء وشروطها لا يمكن تنفيذها

اجتماع غدٍ يعلن مكان وزمان انعقاد المؤتمر الوطني

بعد يوم واحد على كشف ائتلاف العراقية ورقته التي يسعى لمناقشتها في المؤتمر المزمع عقده، اعتبر ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الحكومة نوري المالكي مطالب العراقية بأنها شروط وليست ورقة لحلحلة القضايا، معتبرا إدراج قضيتي طارق الهاشمي وصالح المطلك محاولة لإجهاض المساعي الحثيثة التي تقوم بها مختلف الكتل والشخصيات لانعقاد المؤتمر.

وقال النائب عباس البياتي عن ائتلاف دولة القانون لمراسل المدى في البرلمان "ان قضيتي طارق الهاشمي وصالح المطلك يجب ان تحل خارج إطار المؤتمر".

□ بغداد / إياد التميمي

وأضاف البياتي أن الورقة هي عبارة عن شروط وليست مقترحات لحلحلة الأوضاع العالقة ولا يمكن التعامل معها بهذه الطريقة.

وبخصوص احد مطالب العراقية بحضور شخصيات من الخط الأول نوه البياتي إلى "إن دولة القانون والتحالف بشكل عام يسعى إلى انعقاد مؤتمر واسع عام يضم جميع مكونات العملية السياسية والتي ساهمت ببناء العملية السياسية منذ انطلاقتها والتي من الممكن أن ترفد بالرؤى والمواقف الايجابية ونرفض حصره بين النخب السياسية فقط".

ووصف البياتي ورقة العراقية بأنها ذات سقف عالٍ، ولا يمكن التعامل معها وان الذين وضعوا بنودها لا يقصدون ما فيها مجددا مطالب ائتلافه في رفض أي بند أو مطلب يتعارض مع بنود الدستور وان التوافقات قد تكون محدده لقضايا بسيطة وليست ستراتيجية كما تسعى العراقية.

داعيا ائتلاف العراقية الى رفع مطالبهم بخصوص إدراج قضيتي الهاشمي والمطلك معتبرا أن ورقة العراقية هي بمثابة إجهاض للمؤتمر وان انعقاد المؤتمر سيكون طويلا.

ووصف عضو التحالف الكردستاني محمود عثمان ورقة القائمة العراقية التي طرحت في اجتماع اللجنة التحضيرية لعقد المؤتمر الوطني بانها ورقة موضوعية، وممكن دراستها، لافتا في الوقت نفسه الى عدم اصرار "العراقية" على إدراج قضيتي الهاشمي والمطلك ضمن جدول أعمال المؤتمر.

وقال عثمان لمراسل المدى في البرلمان إن "القائمة العراقية ليست مصرة على إدراج قضيتي الهاشمي، والمطلك بجدول أعمال المؤتمر الوطني المزمع عقده بدعوة من رئيس الجمهورية لحل المشاكل العالقة بين الأطراف السياسية"، مبينا أن "التحالف الكردستاني يرى بورقة العراقية موضوعية وسيتم دراستها".

ودعا الكتل السياسية إلى ضرورة طرح المواضيع بعيدة عن الخلافات السياسية لأنها تسهم بشكل كبير إلى تعقيد الأزمة السياسية أكثر من حلها، داعيا على إبعاد قضيتي الهاشمي والمطلك خارج المؤتمر".

مؤكدا أن اجتماع يوم غد سيكون الحاسم والأخير في ما يتعلق بتوحيد الأوراق المقدمة من الأطراف مضيفا أن اجتماع غد سيحدد أيضا زمان ومكان انعقاد المؤتمر.

وتضمنت ورقة القائمة العراقية العديد من الفقرات تمثل أبرزها باعتماد اتفاقية أربيل لحسم الملفات العالقة بين الاطراف المشاركة في الحكومة واجراء اصلاحات سياسية، الى جانب المشاركة في القرار الامني واجراء تغييرات داخل قيادات الاجهزة الامنية بموجب مبدأ التوازن لضمان تمثيل المكونات".

ودعت العراقية الى "الإسراع في إقرار قانون العفو العام واتخاذ إجراءات حقيقية لتحقيق مشروع المصالحة الوطنية وحسم ملف الوزارات الأمنية وتشكيل المجلس الوطني للسياسات العليا، إلى جانب الاتفاق على صيغ موحدة تكفل تحقيق الشراكة في إدارة البلاد"، مشددة على ضرورة الإسراع بتعديل المواد الدستورية وخاصة في ما يتعلق بتحديد ولاية رئيس الحكومة لدورتين فقط.

ونفت القائمة العراقية، تخليها عن مناقشة قضيتي طارق الهاشمي وصالح المطلك في الاجتماع الوطني، مؤكدة أنها متمسكة بحل هاتين القضيتين في الاجتماع المرتقب.

وقالت النائبة عتاب الدوري للمدى، إن "اللجنة التحضيرية للاجتماع الوطني اجتمعت، إذ أن دولة القانون أبدت عدم رضاها بطرح قضيتي الهاشمي والمطلك في اجتماع القادة المرتقب، ولم يتقرر إلى اللحظة بشكل قطعي ونهائي عدم مناقشة الموضوع التي تؤكد عليها العراقية".

وكان رئيس كتلة الأحرار النيابية التابعة بهاء الاعرجي قد ذكر في تصريح لمراسل المدى في البرلمان، إن القائمة العراقية استجابت لطلب عدم إدراج قضيتي الهاشمي والمطلك في الاجتماع الوطني.

وبينت الدوري أن "القائمة العراقية متمسكة في طرح قضيتي الهاشمي والمطلك في الاجتماع الوطني، إذا تؤكّد من أن القضية الأولى سيست، والثانية قدمت بموجبها عدة مبادرات".

وكانت القائمة العراقية قد اعتبرت تصريحات المالكي هدفها تسميم الأجواء وإفشال المؤتمر الوطني

وأعربت العراقية عن استغرابها من تصريحات رئيس الوزراء نوري المالكي الأخيرة، مؤكدة أنها تمثل تحديا فاضحا للدستور وتهدف إلى تسميم الأجواء لإفشال المؤتمر الوطني. وقالت المتحدثة الرسمية باسم القائمة العراقية ميسون الدملوجي في بيان تلقت المدى نسخة منه: إن كتلتها تستغرب من اللغة الاستفزازية التي اتسم بها خطاب رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي في ذكرى تأسيس حزب الدعوة. وأضافت "أن هذا الخطاب هو تحد فاضح للدستور ولمبدأ التوافق الوطني وروح الشراكة، مؤكدة أن كتلة العراقية أبدت مرونة عالية وعملت على توفير ما ينبغي توفيره من اجل تحقيق الأجواء السليمة لانعقاد الاجتماع الوطني الذي تراه يشكل نقلة نوعية في الوضع السياسي العراقي".

وأعرب الدملوجي عن أسفها الشديد لهذه اللهجة التصعيدية، منوهة إلى أن هذه التصريحات المتشنجة والتي تزامنت مع بدء أعمال لجنة الإعداد للمؤتمر الوطني إنما تعمل على تسميم الأجواء السياسية وهي تصعيد غير مقبول، إلا إذا كان الهدف منها إفشال الاجتماع حتى قبل أن يبدأ.

احدى جلسات التشاور حول انعقاد المؤتمر الوطني .. (ارشيف)

المالكي: مستعدون لمنح صلاحيات استثنائية للمحافظات

□ بغداد / المدى

قرر مجلس رئاسة الوزراء خلال جلسة عقدها، امس الاول، لأول مرة في البصرة زيادة الصلاحيات التعاقدية لمحافظها، والسماح له بتخصيص جزء من أموال (البترودولار) لتشغيل عاطلين عن العمل من أبناء المحافظة، إضافة إلى صرف مبلغ ٣٠٠ مليار دينار سبق وان خصصها للبصرة مجلس النواب في العام الماضي ولم تصرف.

المالكي

وقال رئيس الحكومة نوري المالكي في كلمة له خلال افتتاح الجلسة إن "الهدف من إقامة الجلسة في البصرة هو الاستماع بشكل تفصيلي إلى المشاكل التي تواجهها المحافظة"، مبيناً أن "مجلس الوزراء مستعد لتقديم صلاحيات استثنائية إلى حكومة البصرة تكون نموذجاً لصلاحيات سوف نمنحها إلى الحكومات المحلية في المحافظات الأخرى من أجل دفع عجلة الإعمار فيها".

ولفت المالكي، خلال الجلسة التي حضرها أغلب الوزراء إلى جانب عدد من المسؤولين في الحكومة المحلية، إلى أن الوضع الخدمي في البصرة "بحاجة إلى دعم من الحكومة المركزية"، وبين أن المصانع والمعامل في المحافظة "بحاجة الى تخصيصات مالية لاعمارها"، مضيفاً أن "الحكومة المحلية في البصرة راضية عن تعامل وزارة الكهرباء معها".

بدوره، قال المتحدث الرسمي باسم الحكومة العراقية علي الدباغ في تصريح صحفي عقب انتهاء الجلسة إن "مجلس الوزراء قرر خلال الجلسة زيادة صلاحيات المحافظ التعاقدية لتكون مشابهة لصلاحية من هو بدرجة الوزير"، موضحاً أن "المحافظ أصبح يستطيع التعاقد بشكل مباشر على تنفيذ مشاريع عمرانية وخدمية لا تزيد كلفة كل واحد منها عن ١٠٠ مليون دولار، بعد أن كان المبلغ المسموح له بصرفه عند التعاقد لا يزيد عن ٥٠ مليون دولار".

وأشار الدباغ إلى أن "مجلس الوزراء وافق خلال جلسته على السماح للحكومة المحلية في البصرة بتخصيص جزء من أموال (البترودولار) لخلق فرص عمل في مؤسسات القطاع العام للعاطلين من أبناء المحافظة".

من جانبه، أكد وزير العمل والضمان الاجتماعي نصار الربيعي في حديث وجود "نحو ٣٦ ألف و٤٠٠ عاطل عن العمل في البصرة مسجل لدى الوزارة"، وبين أن الأموال (البترودولار) التي وافق مجلس الوزراء على تخصيصها "ستسهم بتشغيل عدد كبير منهم"، معتبرا أن "ظاهرة البطالة في البصرة يمكن الحد منها من خلال تفعيل قوانين والأنظمة المتعلقة بتشغيل الأيادي المحلية العاملة في مؤسسات القطاع الخاص".

من جهته، قال رئيس مجلس محافظة البصرة صباح حسن البزوني في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "عقد جلسة مجلس الوزراء في البصرة يعبر عن اهتمام الحكومة المركزية بالمحافظة"، مؤكداً أنها "المرة الأولى في تاريخ الدولة العراقية التي يعقد فيها مجلس الوزراء جلسة في البصرة".

خلاف حول مصادر تمويلها.. ولجنة المصالحة: تخصيصاتها من مكتب رئيس الوزراء

قيادي في دولة القانون لـ(المدى): سنضاعف عدد مجالس الإسناد

□ بغداد / المدى

أكد مصدر مقرب من رئيس الوزراء نوري المالكي، أن الأيام المقبلة ستشهد توسعا في عدد مجالس الإسناد التابعة إلى مجلس الوزراء، مشددا على أن الحديث عن انتفاء الحاجة لها غير وارد، بالمقابل، فقد أكدت لجنة المصالحة والمساءلة والعدالة في مجلس النواب أن هذه المجالس تتقاضى رواتب من مكتب رئيس الوزراء، أمر نفاه المصدر الأول والذي أكد أن لهم مخصصات من الحكومة ضمن مستشارية المصالحة الوطنية.

وتمنح الحكومة العراقية راتباً مقداره ٣٥٠ الف دينار لكل عنصر من عناصر الإسناد شهرياً، اذ تشكلت مجالس الإسناد أولا في الأنبار عام ٢٠٠٦ وعممها رئيس الوزراء نوري المالكي في بقية المحافظات كمحاولة للقضاء على المسلحين.

وقال القيادي في ائتلاف دولة القانون، المقرب من المالكي، عدنان السراج في اتصال هاتفي مع (المدى) أمس "إن حربنا مع الإرهاب مستمرة وبالتالي نحتاج إلى جهود مجالس الإسناد كونها ساعدت الحكومة إبان تصاعد وتيرة العنف خلال السنوات الماضية، وان هذه الجماعات فضلا عن العشائر كان لهم دور مشرف في مقارعة المجاميع المسلحة".

وتابع السراج "نظرا لدخول العديد من الجماعات المسلحة إلى العملية السياسية بعد الانسحاب الأميركي بات من الضروري توسيع عمل هذه المجالس وذلك لرغبة هذه المجاميع في دخول المعترك الانتخابي وتشكيل كتل سياسية، وهذه بمجملها تحتاج إلى عقد لقاءات موسعة من خلال هذه المجالس"، رافضا الاتهامات التي يطلقها البعض لمجالس الإسناد بأنها تقف مع رئيس الوزراء وقال "إنها مع عملية المصالحة الوطنية التي بنيت على أساسها العملية السياسية فهم من مختلف مكونات الشعب العراقي، ورغم تأييد بعضها للمالكي فأن الأمر لا يعني أنهم يخضعون لنفوذه".

وعن الرواتب التي يتقاضها المنتسبون لهذه المجالس قال السراج "إنها من مستشارية المصالحة الوطنية وليس للمالكي شخصيا دور فيها، لان الأموال تأتي من خلال تخصيصات تطلقها وزارة المالية إلى مجلس الوزراء".

بالمقابل قال رئيس لجنة المصالحة الوطنية في البرلمان قيس الشذر "إن أولى ما تقوم به مجالس الإسناد العمل على المصالحة الوطنية الحقيقية وعملنا منذ فترة على تماس معهم وكان لهم دور جيد في تقريب وجهات النظر".

وعلى العكس مما قاله السراج عن مصادر تمويل الإسناد، أشار الشذر في تصريح لـ(المدى) الى "عدم وجود مخصصات قانونية لهم بل يتسلمون رواتبهم من مكتب رئيس الوزراء نوري المالكي"، ملمحا إلى عدم الحاجة الى زيادة أعدادها بالقول "هناك مناطق مستقرة بعض الشيء ولا تحتاج الى زيادة أعداد مجالس الإسناد".

وعلى صعيد استهداف أعضاء المجالس أفاد مصدر في شرطة محافظة الأنبار، أمس، بأن رئيس إسناد الفلوجة قتل وعنصران من حمايته بهجوم مسلح شرق الفلوجة. وقال المصدر إن "مسلحين مجهولين اعترضوا، عصر امس، سيارة رئيس مجلس إسناد الفلوجة العقيد سعد الشمري لدى مرورها على الطريق الرابط بين الفلوجة والكرمة وفتحوا النار عليها من أسلحة رشاشة، مما أسفر عن مقتل الشمري واثنين من حمايته".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "قوة أمنية نقلت القتلى إلى دائرة الطب العدلي، فيما فرضت طوقاً امنياً حول مكان الحادث"، مشيرا إلى أن "الشمري نجا العام السابق من ست محاولات اغتيال".

يذكر أن محافظة الأنبار، ومركزها الرمادي، تشهد منذ فترة طويلة موجة من أعمال العنف، على الرغم من قيام القوات الأمنية العراقية بالعديد من الهجمات وحملات التمشيط ضد المواقع التي يعتقد أنها تضم مسلحين يقفون وراء عمليات الاغتيال المتزايدة، حيث تمكنت من قتل بعضهم، واعتقال عدد آخر منهم.

وطالب رئيس الوزراء نوري المالكي بتأسيس مجلس للعشائر تموله الدولة لتعزيز المصالحة الوطنية في البلاد خلال المرحلة المقبلة، في وقت تقول فيه القائمة العراقية التي يترأسها إياد علاوي ان المالكي يسعى إلى كسب العشائر من خلال تأسيس مجلس إسناد لها.

اجتماع سابق لمجالس الاسناد.. (ارشيف)

المدى

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون